بلاغ صحفي

في إطار مشاركة وزارة العدل في فعاليات الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، المزمع تنظيمه خلال الفترة الممتدة ما بين 9 و19 مايو 2024 بالرباط، أعدت الوزارة برنامجا حافلا بمحاور متنوعة تشمل ندوات فكرية، ورشات قانونية، ولقاءات تواصلية، تغطي العديد من الأسئلة المتداولة في الفضاء العمومي.

وتسعى وزارة العدل، من خلال مشاركتها في نسخة المعرض الحالية، إلى الإضفاء على مساهمتها صبغة نوعية تلبي انتظارات المواطنين واجتهادات الباحثين داخل منظومة العدالة وخارجها.

وستعرف هذه الدورة تنظيم نشاط مشترك بين وزارة العدل ومجلس الجالية المغربية بالخارج، ولقاءا تواصليا حول إصدار فكري مميز يسائل مفهوم العدالة، من توقيع الكاتب والروائي سعيد بنسعيد العلوي. وستعرف مساهمة وزارة العدل أيضا تنظيم ورشة مفتوحة حول صناعة التشريع، سيقوم بتأطيرها أهل الخبرة من المهنيين الممارسين من داخل الوزارة ومن خارجها. وستخصص اللقاءات للتفاعل مع النقاشات الدائرة في الفضاء العمومي من خلال انتقاء المواضيع بعناية كحماية الحياة الخاصة للأفراد بالمغرب، أو الآليات البديلة لحل المنازعات بالعلاقة مع تحسين مناخ الأعمال، أو الاتجار بالبشر أو مناقشة العدالة المغربية في الأجندات الدولية، أو من خلال استثمار الفضاء الثقافي للمعرض للتعريف بالمنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية الجديدة للوزارة التي تعمل على تسهيل ولوج المواطنين والمرتفقين إلى خدمات منظومة العدالة.

وستتخلل فقرات برنامج رواق الوزارة هذه السنة تنظيم حصة ثقافية ترفيهية للأطفال، تشجيعا لهم على القراءة وعلى تحرير طاقاتهم الإبداعية، كما سيعرف استقبال أطفال المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل من مختلف ربوع المملكة.

وسيحتضن الرواق المنتجات الفكرية والقانونية والأدبية للعاملين في القطاع من قضاة وموظفين وعاملين، تقديرا لجهودهم وتشجيعا على فلسفة الاعتراف، ووعيا من الوزارة بأهمية الإنتاج الثقافي في تنمية القدرات وتشكيل مهارات العنصر البشري. كما سيستقبل الرواق على مدار الاسبوع جهاز كتابة الضبط، تثمينا للرأسمال البشري وتحسيسا بدوره الاعتباري الهام في منظومة العدالة.

وستخصص الوزارة هذه السنة حصة مسائية ممتدة لعرض منجزاتها ذات الصلة بالمواطنين بشكل مباشر خارج رواقها بالقاعة الكبرى لفضاء المعرض، كما أنها ستواصل مناقشة أهم منجزاتها من داخل الرواق في اتصال مفتوح لمدرائها ومسؤوليها مع زوار المعرض على اختلاف مشاربهم. وستتخلل هذه الحصة تقديم حصيلة أرشفة البرنامج العلمي لمشاركة وزارة العدل السنة الماضية، تعزيزا لثقافة الحوار ومساهمة من الوزارة في نشر المعلومة القانونية وتعميم الفائدة.